مقدمة

تعد الضريبة من أقدم وأهم المصادر المالية للدولة وتطور مفهومو الضريبة بتطور مفهوم الدولة من الدولة الحارسة التي كانت تنحصر مهامها في الدفاع والامن الى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذا لتحقيق سياسات الدولة المختلفة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا فإن للضريبة دورا اجتماعيا واقتصاديا إضافة إلى دورها المالي التقليدي باعتبارها أهم مصدر مالي للدولة، حيث ان جل الدول حاليا تأمن بمبدأ التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب والرسوم وتحصيلها، إلا أن التدخل يختلف من بلد إلى اخر حسب السياسة الضريبية المطبقة بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي بلد.

وعرف النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية و التي أثرت على فعاليته في ظل إعتماده على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي لتوفير إيرادات الدولة من أجل تغطية النفقات العمومية، و في هذا الاطار وجهت الجزائر الكثير من اهتماماتها نحو الجباية العادية من خلال الإصلاحات الجبائية و التغييرات التي قامت بها بداية من سنة 1991إلى يومنا هذا من أجل توسيع الوعاء الضريبي و توفير موارد مالية إضافية من جهة، و تحقيق العدالة الاجتماعية و إزالة الفوارق الاجتماعية من جهة أخرى.

ومن أجل الالمام بمقياس جباية المؤسسة وجب التطرق الى المحاور التالية وذلك بما يتناسب مع أهم التغييرات التي جاء بها قانون المالية لسنة2022 و قانون المالية التكميلي لنفس السنة .

المحاضرة الاولى: مدخل عام الى الجباية.

المحاضرة الثانية: أنظمة فرض الضريبة في التشريع الجبائي الجزائري .

المحاضرة الثالثة: الإطار الجبائي للرسم على النشاط المهني (TAP).

المحاضرة الرابعة: الإطار الجبائي للضريبة على القيمة المضافة (TVA).

المحاضرة الخامسة: الاطار الجبائي للضريبة على الدخل الاجمالي (IRG).

المحاضرة السادسة: الاطار الجبائي للضريبة على ارباح الشركات (IBS).